

## بمناسبة الذكرى الرابعة والستين لصدور القرار ١٨١

مركز العودة الفلسطيني / لندن و منظمة ثابت لحق العودة / بيروت

### تقرير بعنوان:

٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧

### بين ذكرى تقسيم فلسطين واليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

علي هويدي

#### مقدمة:

في ٢٩ تشرين الثاني من العام ١٩٤٧ اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية القرار رقم ١٨١ الذي بموجبه اوصت بتقسيم فلسطين الى دولتين واحدة عربية بنسبة (٤٢،٨٨%) من مساحة فلسطين واخرى يهودية بنسبة (٥٥،٤٧%) وان تبقى مدينتي القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية بنسبة (٠،٦٥%) من المساحة. وايدت القرار ٣٣ دولة (استراليا، بلجيكا، بولونيا، البرازيل، روسيا البيضاء، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، الدونيميكان، اكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتي، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، بناما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، اوكرانيا، جنوبي افريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الامريكية، اوروغواي، فانزويلا)، بينما عارضته ١٣ دولة (افغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، ايران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن) وامتناع ١٠ دول عن التصويت (الارجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحيشة، هندوراس، المكسيك، انكلترا، يوغسلافيا)، وفي الثاني من كانون الاول / ديسمبر من العام ١٩٧٧ وفي جلستها العامة رقم ٩١ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣/٥٠ ج/ اعتبارت فيه تاريخ صدور قرار التقسيم ٤٧/١١/٢٩ يوما للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني (١)، هذا وتحيي الامم المتحدة المناسبة سنويا ابتداء من العام ١٩٧٨ حسب القرار ومعها مختلف المشارب والاطياف الفلسطينية والصديقة المساندة للحق الفلسطيني في مختلف ارجاء العالم.

وفي اجراء تقليدي من كل عام تعقد اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني اجتماعا خاصا يشارك فيه أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة إلى جانب عدد من ممثلي الدول للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، كما يصدر الامين العام رسالة خاصة بالمناسبة يتمنى فيها السلام العادل والدائم وفقا لقرارات مجلس الامن دون ذكر لقرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين رقم ١٩٤ (٢). كما طلبت الجمعية العامة في جلستها الستين وبموجب القرار ٣٧/٦٠ بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١ من لجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين ضمن فعاليات احياء المناسبة "تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين او مناسبة ثقافية بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الامم المتحدة"

#### فكرة تقسيم فلسطين

تعتبر بريطانيا المادة الرئيسية المسيّرة لمخطط تنفيذ تقسيم فلسطين، إذ تعود الفكرة الى ما قبل عشرة سنوات من صدور القرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحديدا في السابع من شهر تموز / يوليو من العام ١٩٣٧ وبعد مرور ١٩ عاما على وقوع الانتداب البريطاني على فلسطين، حينها شكلت الحكومة البريطانية في شهر آب/اغسطس من العام ١٩٣٦ لجنة تحقيق بريطانية برئاسة اللورد روبرت بيل سميت اللجنة لاحقا باسمه "لجنة بيل"، بغرض دراسة الاسباب الاساسية لانتفاضة الشعب الفلسطيني في نيسان / ابريل من العام ١٩٣٦، وقد ضمت اللجنة ستة اعضاء، وبعد مرور ستة اشهر من عملها في فلسطين

توصلت الى نتيجة مفادها، أن تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات اللازمة لإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية واخرى يهودية مع بقاء القدس وبيت لحم والناصرة تحت الانتداب البريطاني، وكانت تلك المرة الأولى التي ترد فيها فكرة التقسيم، وازافت اللجنة في تقريرها "ما دام العرب يعتبرون اليهود غزاة دخلاء، وما دام اليهود يرمون الى التوسع على حساب العرب فالحل الوحيد هو الفصل بين الشعبين، فتؤلف دولة يهودية في الاراضي التي يكوّن اليهود اكثرية سكانها ودولة عربية في المناطق الاخرى". وقد سارع العرب الى عقد مؤتمر عام في دمشق بناء على دعوة "لجنة الدفاع عن فلسطين" سمي بـ "المؤتمر الفلسطيني العربي في بلودان" في الثامن والتاسع من ايلول / سبتمبر ١٩٣٧، وقد كان اول مؤتمر عربي يناقش القضية الفلسطينية، وفيه اعرب المشاركون عن رفضهم الكامل لفكرة التقسيم واعتبار ان "فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، ورفض الانتداب ووعد بلفور والهجرة اليهودية والتقسيم وانتقال الاراضي ومقاومة انشاء دولة يهودية".

وتكررت فكرة التقسيم مرة اخرى من خلال اقتراح تنفيذ "مشروع موريسون" او "مشروع النظام الاتحادي" الذي عرضته بريطانيا ايضا، فقد اقترحت على العرب خلال انعقاد مؤتمر لندن من ٩/١٠ ولغاية ١٩٤٦/١٠/٢ تقسيم فلسطين الى اربع مناطق ادارية:

- ١- المنطقة اليهودية، وتشمل معظم الاراضي التي اقام فيها اليهود.
- ٢- القدس، وتشمل القدس وبيت لحم والمناطق المجاورة
- ٣- النقب
- ٤- المنطقة العربية وتشمل ما تبقى من اراضي فلسطين، وتمنح كل من المنطقة العربية واليهودية استقلالاً ذاتياً.

"وحين ادركت بريطانيا فشل مساعيها الرامية الى التقسيم بموافقة العرب اتجهت منذ انتهاء مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦ الى ان يتم تقسيم فلسطين وانشاء الدولة اليهودية فيها عن طريق الامم المتحدة التي كان للولايات المتحدة الامريكية نفوذ كبير داخلها في ذلك الوقت وكانت الحركة الصهيونية بدورها قد بدأت تركز نشاطاتها وضغوطها على الحكومة الامريكية لادراكها انها القادر على تمرير التقسيم في المنظمة الدولية الجديدة" (٣).

فقد كانت التحضيرات شبه مكتملة لاطلاق هيئة الامم المتحدة، اذ انه وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، عقد مؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في ١٩٤٥/٤/٢٥ حضره زعماء الدول الكبرى بهدف وضع مشروع لميثاق دولي يهدف الى احلال السلام بين الدول وفود ٥٠ دولة، وفي ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٤٥ تم التصديق باغلبية الدول على الميثاق وبدأت هيئة الامم المتحدة دورتها الاولى في ١٤ شباط / فبراير عام ١٩٤٦ بوفود ٥١ دولة، واعتبر مجلس الامن احد اجهزتها الرئيسية الستة بعد (الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية والامانة العامة)، مع بند ينص على "حق النقض الفيتو"، فاذا رفضت دولة واحدة من الدول الخمس الكبرى (امريكا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي، الصين وبريطانيا) اي قرار فان ذلك يتسبب في عدم نفاذه، حتى لو وافق عليه باقي الدول غير دائمة العضوية في مجلس الامن وعددها حينها عشرة (خمساً من افريقيا وآسيا، وواحدة من اوربا الشرقية، واثنين من امريكا اللاتينية، واثنين من اوربا الغربية واماكن اخرى). الامر الذي سهل الطريق لتكريس الموافقة على قرار تقسيم فلسطين او اي قرار آخر والتسلح بالموقف الامريكي في مجلس الامن. وقد حاولت العديد من البلدان مرات كثيرة التعديل في هذا البند المجحف - الذي فقد مبرراته - الا انها لم تنجح وبقي الشرط سارياً حتى يومنا هذا. وفي وصف مساعي الحركة الصهيونية للضغط على الدول المعارضة للتقسيم لتغيير مواقفها كتب الصهيوني دافيد هورفيتش: "اجتمعنا في مكاتب الوكالة وتشاورنا في الطرق والوسائل الكفيلة لتغيير مجرى الأحداث. دقت أجراس الهواتف بشكل محموم. أرسلت البرقيات إلى كل أنحاء العالم. أيقظنا أناس من نومهم في منتصف الليالي وأرسلناهم في مهام غريبة. والأغرب من ذلك كله انه ما من يهودي ذي نفوذ سواء أكان صهيونياً أم غير صهيوني رفض أن يعطينا العون في أي وقت كان فقد وضع الجميع إمكاناتهم صغيرة كانت أم كبيرة في خدمة المحاولات اليائسة لترجيح كفتنا".

### اهمية قرار التقسيم

يعتبر القرار ١٨١ اهم قرار أصدرته الأمم المتحدة خلال تعاملها مع القضية الفلسطينية، ويعد الأساس الذي قامت عليه (دولة اسرائيل)، وهو القرار الاكثر اهمية وخطورة من كافة القرارات الدولية من الناحية السياسية لانه يتناول موضوع الارض

والسكان في آن واحد، وأن التراجع أو التنازل عن جوهر هذا القرار هو بمثابة التنازل عن السيادة القانونية والحق التاريخي لليهود في فلسطين، بما يفتح الباب نحو اكتساب الاحتلال لشكل من أشكال السيادة القانونية والحق التاريخي في فلسطين بما يتناقض مع كل حقائق التاريخ من جهة، وبما يعزز السيادة السياسية للاحتلال، والتي حققها بوسائل القوة والإكراه بعيداً عن كل مصادر الشرعية من جهة أخرى. وعلى الرغم من عدم قانونية القرار كما سنوضح لاحقاً إلا أن (إسرائيل) لم تنفذ قرار التقسيم وفي المقابل استمرت في تنفيذها لسياسة التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني من خلال عمليات القتل الممنهج على أيدي العصابات الصهيونية واستخدام سياسة "الهمس" وبث الإشاعات لآخافة الفلسطينيين ودفعهم للهجرة، والاستيلاء تدريجياً على ممتلكاتهم، وتفيد الإحصاءات على أنه بالرغم من استخدام الحركة الصهيونية لكافة الوسائل غير المشروعة لتنفيذ مخططاتها لا سيما بث الإشاعات، ومن أن الفلسطينيين باعوا بيوتهم وخرجوا من فلسطين بملء إرادتهم فإن "(٨٩%) من أهالي القرى خرجوا بناءً على أعمال عسكرية إسرائيلية و(١٠%) منهم خرجوا بناءً على نظرية الحرب النفسية وبث الإشاعات و(١%) فقط خرجوا طوعاً أو بقرار منهم". (٤)، ولم تكف دولة الاحتلال بالسيطرة على ٤٧،٥٥% من مساحة فلسطين تطبيق لقرار التقسيم، أما تعدته لتحل أراض فلسطينية أخرى لتصل المساحة الإجمالية للاحتلال مع انتهاء الانتداب البريطاني والاعلان عن قيام "دولة إسرائيل" في ١٥/٥/١٩٤٨ إلى ما نسبته ٧٨% من أرض فلسطين، لتعود وتحتل ما تبقى من أرض فلسطين في العام ١٩٦٧، بالإضافة إلى بعض الأجزاء من بعض الدول العربية الأخرى (سوريا، مصر ولبنان)، وعلى الرغم من صدور القرار ٢٤٢ عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر عام ٦٧ الذي يقضي "بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت" وصدور القرار ٣٣٨ في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ بضرورة تطبيق القرار ٢٤٢، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن ليتجاوب مع أي من القرارات الأممية إلا بما يتوافق مع مصلحته الاستراتيجية.

#### عدم شرعية قرار التقسيم

لهذا فإن خبراء القانون الدولي يعتبرون أن "منح مجلس جمعية الأمم انتداباً للحكومة البريطانية لتتولى بمقتضاه إدارة فلسطين، لم يجرم شعبها حق سيادته"، ويمكن إجمال الوضع القانوني لفلسطين وفقاً للقانون الدولي في فترة الانتداب وإلى يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ كما يلي: في أثناء سريان الانتداب تمتع شعب فلسطين بوضع دولي مستقل، كانت له السيادة على أراضيه، وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصة المتميزة عن شخصية الدولة المنتدبة، وكانت إدارتها من حق شعب فلسطين نظرياً".

وبمجرد انتهاء الانتداب، "انتهت سلطات الإدارة التي كانت للدولة المنتدبة وترتب على هذا أن زالت القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة، وأصبح شعب فلسطين يحكم هذا الحق ويحكم حقه في تقرير مصيره، مؤهلاً لأن يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقاً للمبادئ والأصول الديمقراطية المألوفة، كونه يمثل الأغلبية الساحقة في فلسطين، غير أن هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت في سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين وهذا لا يعني إطلاقاً أن (إسرائيل) قد ظفرت بالسيادة القانونية على فلسطين، كما يتجاهل القرار رغبات الشعب الفلسطيني تجاهلاً تاماً ويتصرف على النقيض من مشيئة أغلبية السكان، ومن ثم فإن قرار التقسيم يفتقر إلى "كل سند قانوني، وهو ليس داخلًا ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يسعه أن يسبغ على إسرائيل أي حق على أي جزء من فلسطين مما خصص للدولة اليهودية في قرار التقسيم، والنتيجة فإن إسرائيل لا يسعها أن تستمد من قرار التقسيم أي حق مشروع". (٥)

وبهذا المعنى يعتبر قرار تقسيم فلسطين غير قانوني ولاغياً لأربعة أسباب:

أولاً: وفقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة فإن مهمة أي انتداب، تهيئة الشعب المُنتدب لتقرير مصيره وتهيئته لبناء دولته المستقلة، وإذا عجز عن ذلك، يتم تشكيل نظام وصاية دولية خلفاً للانتداب لحين بلوغ الشعب المنتدب القدرة على إدارة نفسه، إلا أن الأمم المتحدة لم تفعل هذا ولا ذلك مع الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٨-١٩٤٨).

ثانياً: لا تملك الجمعية العامة إجراء أي تعديل أو تغيير في صك الانتداب. حتى وإن رأت الجمعية العامة وحسب النصوص أن خير حل للقضية الفلسطينية هو التقسيم، فلا يعتبر ذلك قراراً ملزماً لأحد وإنما يكون ذلك اقتراحاً منها وتوصية غير ملزمة صدرت وفقاً للمادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه التوصية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تمس الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ومن عجب أن دولة الاحتلال وحلفاؤها إذ يتمسكون بهذا القرار – التوصية – ويضفون عليه صفة الإلزام

القانوني المطلق، ولا يقيمون وزنا لأي من قرارات الجمعية العامة اللاحقة الخاصة بفلسطين وشعبها وحقوقه الثابتة مدعين أنها مجرد توصيات لا إلزاما قانونيا لها ! .

ثالثاً : وفقاً للنصوص، لا يحق للأمم المتحدة أن تنشئ دولة جديدة، أو أن تلغي دولة قائمة، لذلك صدور القرار ١٨١ بتقسيم فلسطين وإنشاء دولتين غير قانوني.

رابعاً : في شهر آذار ١٩٤٨ تراجعت الولايات المتحدة عن فكرة التقسيم، وأعلن مندوبها سحب حكومته لتأييدها مشروع التقسيم لأنه "لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة"، واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية وإعادة القضية الى الأمم المتحدة للنظر فيها على هذا الأساس، وتقدمت الولايات المتحدة بهذا المشروع رسمياً في مجلس الأمن وقد وافق المجلس على المشروع الأمريكي بالإجماع وأصدرت الجمعية العامة في ١٤ ايار ١٩٤٨ قرارها بإعفاء فلسطين من أية مسؤوليات نصت عليها المادة الثانية من قرار التقسيم، أي أنه حتى لو كان من حق الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقرر تقسيم فلسطين لإنشاء دولة جديدة لشنات الصهاينة على أنقاض دولة قائمة، فقد تراجعت هي ذاتها بعد ذلك عن قرارها. مما يجعله لاغياً .

وبهذا يعتبر القرار ١٨١ لاغٍ إذ يتعارض مع أحكام القانون الدولي التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة، ذلك لعدم صلاحية الجمعية العامة للأمم المتحدة إصداره، ولتجاوزه حدود نظام الوصاية الدولية، ولعدم قانونية الاجراءات التي تم بموجبها اعتماده وتنفيذه".

### فكرة مناسبة يوم التضامن

في الثاني من شهر كانون الاول / ديسمبر من العام ١٩٧٧ اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذكرى تقسيم فلسطين يوماً للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، لكن ضرورة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني كان من المفترض ان يأخذ طابعا عمليا مع وعد وزير خارجية بريطانيا ارثر بلفور في ٢ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩١٧ (وعد من لا يملك لمن لا يستحق) ليشكل مفصلا استراتيجيا لضرورة الاهتمام وتفعيل التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي بات مهددا في القتل والتهدير ومصادرة الاراضي والممتلكات، ومع تفكك وانهيار الدولة العثمانية ووقوع الانتداب البريطاني على فلسطين في العام ١٩١٨ باتت مسألة التضامن العالمي طالبا استثنائيا وملحا ذلك تزامنا مع ما كان يمارسه الانتداب من عمليات قهر وظلم بحق ابناء الشعب الفلسطيني، وغض الطرف عن ارتكاب العصابات الصهيونية للمجازر بحق الشعب الفلسطيني، وتهريب الاسلحة لتلك العصابات (الهجانا، والشستيرن والارغون..). والذي كان يأتي من روسيا ومن تشيكوسلوفاكيا تحديدا والتي كانت تحت سلطة الاتحاد السوفياتي سابقا، عدا عن تسهيل لهجرة اليهود الى فلسطين، الامر الذي ادى بنتيجته الى تهجير ثلث الشعب الفلسطيني قبل قيام (دولة اسرائيل) في ٤/٥/١٥ فمن مدينتي حيفا وبافا وحدها تم تهجير حوالي ١٣٠ الف فلسطيني، الا ان حاجة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني بلغت اوجها عند وقوع مسألتين، الاولى مع تسبب الكيان الصهيوني ومعها الامم المتحدة بنشوء مشكلة لاكثر من مليون فلسطيني تحولوا الى لاجئين مشتتين في بقاع الدنيا، والثانية قبول (دولة اسرائيل) في هيئة الامم المتحدة الذي كان بمثابة اعتراف جماعي بدولة الاحتلال، خاصة اذا علمنا بان دولة الاحتلال قد مارست خدعة دولية سعيها الى قبولها عضوا في الامم المتحدة، فقد تقدمت (اسرائيل) وبعد سنة كاملة على صدور قرار التقسيم وتحديدا في ٤٨/١١/٢٩ بطلب الى الامين العام للأمم المتحدة للانتساب الى هيئة الامم وفي ٤٨/١٢/١٧ رفض الطلب من مجلس الامن على اساس ان الدولة الجديدة لم تستوفي الشروط اللازمة التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة، وتقدمت بطلب اخر في ٤٩/٢/٢٤ وحصلت على توصية من مجلس الامن في ٤/٣/٤٩ وفي ١١/٥/١٩٤٩ ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التوصية وقبلت (اسرائيل) بالدولة رقم (٥٩) في الامم المتحدة الامر الذي يشكل اعترافا جماعيا بها، الا ان قرار قبول العضوية كان مشروطا بالتزامها بميثاق الامم المتحدة، وتطبيق قرار التقسيم والقرار ١٩٤ في ١١/١٢/١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين والتعويض عليهم واستعادة ممتلكاتهم، فكانت الدولة الوحيدة التي قبلت عضويتها مشروطة، وفي اليوم التالي مباشرة اي في ٤٩/٥/١٢ عقد مؤتمر لوزان الذي تضمنت بروتوكولاته "اعتراف اسرائيل بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدا بتطبيق قرار التقسيم"، وتظاهرت (اسرائيل) باستعدادها لتنفيذ القرارين، وفي تحد سافر للمنظومة الدولية لم تلتزم بتنفيذ القرارين او قرارات الامم المتحدة اللاحقة. واثبتت ولا تزال وعلى مدى اكثر من ستة عقود من الزمن عدم احترامها للاتفاقيات والمعاهدات والمبادئ

الدولية التي تتضمن معاقبة من يمارس سياسة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين، وينتهك الاعلان العالمي لحقوق الانسان، او ينتهك الاتفاق الخاص بشؤون اللاجئين في جنيف، او التنكر للعهد الخاص بحقوق الانسان المدنية والسياسية، اضافة الى عدم التزامها بتطبيق البروتوكولات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين (حق العودة، حق التعويض، استعادة الممتلكات، حق تقرير المصير، حق الشعوب في اختيار من يمثلهم).

ويبدو بان محاولات الامم المتحدة لا سيما الدول الاروروبية منها للتكفير عن ذنبها باضطهاد اليهود ابان الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥ من خلال تسهيل هجرتهم الى فلسطين وتوفير كافة مستلزمات الدعم المالي واللوجستي وتأمين الغطاء السياسي والقانوني للهجرة، لم يكن الا ليقوع تلك الدول في مشكلة استراتيجية اخرى بتسهيل الاعتراف باقامة (دولة اسرائيل) والتسبب بنشوء اكبر مشكلة لاجئين في التاريخ المعاصر (اكثر من مليون لاجئ فلسطيني وصل عددهم في الوقت الحالي الى ما يزيد عن السبعة ملايين)، الامر الذي لا تزال تدفع ثمنه تلك الدول غالبا، خاصة على مستوى احترامها وتطبيقها للاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة، الا ان تلك الدول ومعها الاحتلال الاسرائيلي آنذاك استطاعت ان توظف تلك المشكلة وتعتبرها فرصة لتحقيق مخططاتها، لذلك وتحت تاثير التعاطف العالمي مع اللاجئين الفلسطينيين وللتخلص من عبء تحمل المسؤولية الدولية والتخفيف من الضغط الشعبي على صانعي القرار ولتحقيق الرؤية الامريكية والاسرائيلية بعدم عودة اللاجئين وتوطينهم في الدول المضيفة اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٢١٢ لتاريخ ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨ بإنشاء صندوق خاص باغاثة اللاجئين، ثم استبدلته بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى / الاونروا وفقا للقرار رقم ٣٠٢ في ١٩٤٩/١٢/٨، حينها بدا ينظر المجتمع الدولي الى الشعب الفلسطيني على انه مجرد مجموعة من اللاجئين بحاجة الى تأمين المسكن والملبس والغذاء والدواء وهم عاجزون عن العودة، اي انه اصبحت معالجة قضيتهم على انهم لاجئين افراد وليس قضية شعب بحاجة الى تقرير مصيره بعد عودته الى دياره. فشلت مساعي الاونروا في تحقيق الغاية المطلوبة منها، وتحولت الى شاهد دولي على جريمة نكبة فلسطين، وما السعي الاسرائيلي الدائم والغربي النسبي لشطب وكالة الغوث الالهذا الغرض.

لكن هل شكل تاريخ ١٩٧٧/١٢/٢ يقظة ضمير للامم المتحدة للتكفير عن ذنب اقترفته بحق شعب كامل من خلال انشاء "دولة اسرائيل" والتسبب بمشكلة اللاجئين، لكي تعتبر تاريخ تقسيم فلسطين يوما للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولماذا لم تختر مثلا ذكرى نكبة فلسطين ان يكون يوما للتضامن؟ ولماذا في العام ٧٧ ولم يكن قبل او بعد ذلك التاريخ، خاصة اذا علمنا بان الفارق بين ذكرى التقسيم ويوم التضامن ثلاثة عقود كاملة؟

الملفت بانه وفقا لمبررات ومقدمات صدور قرار يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني وفي الصفحة رقم ٤٨ فقد ذكر حرفيا بان قرار الجمعية العامة جاء بعد ان "نظرت (الجمعية) في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقد استمعت الى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني واذ تشعر بقلق عميق لعدم تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين ولكون هذه المشكلة لا زالت، وبالتالي تؤدي الى تفاقم النزاع في الشرق الاوسط الذي تمثل لبه والى تعريض السلم والامن الدوليين للخطر" (٦)، الامر الذي يشير الى ارتباط بين التحول المفصلي للمسار السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح ابواب الولايات المتحدة الامريكية للمرحوم ياسر عرفات والقائه خطاب تاريخي امام الجمعية العامة في نيويورك في ١٣/١١/٧٤ من جهة وبين صدور قرار يوم التضامن من جهة اخرى، فقد اعلن عرفات حينها ولاول مرة عن ان الدولة الفلسطينية ستقام على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وبهذا تم الاعتراف (بدولة اسرائيل) والتخلي عن ٧٨% من ارض فلسطين وبهذا يلغي حق اللاجئين الفلسطينيين بعودتهم الى بيوتهم التي طردوا منها ابان النكبة في العام ٤٨، بمن فيهم المهجرون الفلسطينيون داخل فلسطين المحتلة عام ٤٨، بعد ذلك تتالت "المكافآت" لمنظمة التحرير "الجديدة" واولها كان صدور القرار التاريخي رقم ٣٢٣٦ عن الجمعية العامة للامم المتحدة بعد تسعة ايام فقط من خطاب عرفات وتحديد في ١٩٧٤/١١/٢٢ حيث تم تبني القرار بموافقة ٨٩ دولة مقابل ٨، وامتناع ٣٧. ويؤكد القرار على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها:

١- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي.

٢- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية

- ٣- حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وتدعو الجمعية العامة إلى إعادتهم إليها.
- ٤- تعترف الجمعية العامة بان الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط وتعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتدعو جميع الدول في العالم إلى زيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة.

ذلك بهدف الايحاء بان "الخطوات الجادة باتجاه السلام"، اي الاعتراف بحق الاحتلال الاسرائيلي بالوجود على ارض فلسطين ويتقديم المزيد من التنازلات سيمهد للاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وهذا ما نص عليه بعد ذلك مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو واتفاقية جنيف وغيرها. الا ان ذلك لم يكن الا حبرا على ورق واعطاء المزيد من الوقت للاحتلال الاسرائيلي لتحقيق مزيد من المكاسب على الارض، ولم يكن خطاب محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ ايلول / سبتمبر عام ٢٠١١ لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، الا ليكرس المزيد من التنازلات حيث تحدث عن الاعتراف "بدولة اسرائيل" على ٨٠% من ارض فلسطين اذا اضفنا اليها عملية تبادل الاراضي والسكان، الامر الذي يساهم وبشكل مباشر بشطب قضية اللاجئين وحق العودة، وعلى الرغم من تحفظنا على قرار التقسيم كان الاجدى بالرئيس عباس ان يطالب بدولة فلسطينية وفقا للقرار ١٨١ اذ لم يشر الى عدم عودة اللاجئين الى ديارهم وعندما تحدث وسيط الامم المتحدة للسلام السويدي الكونت فولك برنادوت عن تفسير القرار ١٨١ بانه يتحدث عن دولتين وبان القرار لم يأت على ذكر عدم عودة اللاجئين الى ديارهم تم اغتياله من قبل عصابة الشنيرن الصهيونية بزعامة اسحاق شامير في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٤٨. وللمزيد من الاغراءات والحث على المزيد من التنازلات، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وضم ممثلي المنظمة إلى عضويتها على اعتبار أنها عضو مراقب، وكذلك اقرت الجمعية العامة بحق م.ت.ف. الاشتراك في جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية.... وقد صدر هذا القرار اي ٣٢٣٦ بأغلبية (٩٠) ضد (١٧) وامتناع (١٩) دولة عن التصويت". وتكريسا للقرار ٣٢٣٦، صدر القرار رقم ٣٣٧٦ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٥، بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

## خاتمة

يحتاج الشعب الفلسطيني الى اليوم العالمي للتضامن، فقد نجح الفلسطيني على مستوى مؤسسات المجتمع المدني ومختلف المشارب السياسية والمجتمع المحلي، باستثمار هذه المناسبة وعمل على تحويلها الى فرصة يستطيع من خلالها ان يقدم للعالم قضيته العادلة وتوضيح ما جرى من مراحل لعبت دورا في صدور قرار التقسيم وضياع الارض وقتل وتهجير السكان واستجلاب ملايين اليهود من مختلف بقاع الدنيا ليحلوا مكاننا في فلسطين وكيف تفوقت حينها قوة الاحتلال وحلفاء الاحتلال على قوة الحق، ونتيجة لهذا التضامن بات الفلسطيني يحقق النجاحات تلو النجاحات وعلى المستوى العالمي، وما العزلة الدولية التي يعيشها الاحتلال الاسرائيلي في الوقت الحالي، الا نتيجة لحركة التضامن العالمية التي تتخذ منا تصاعديا لتضم برلمانيين وسفراء دول ورؤساء ووزراء سابقين واكاديميين وفنانين وكتاب وصحفيين...ومن جنسيات مختلفة، وادراك المجتمع الدولي لحقيقة الاحتلال، وما الوعي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ومعه اصدقاء من مختلف الجنسيات والاعراق والديانات الا نتيجة لذلك التضامن، ونحن اليوم وفي كل يوم بحاجة الى البناء على سنوات عمل الهرم التراكمي من التوعية بالقضية الفلسطينية عموما وقضية اللاجئين وحق العودة على وجه الخصوص، الذي سيصل يوما الى الذروة من خلال عملية تثقيف وتوعية الاجيال الصاعدة والواعدة ابناء الجيل الثالث والرابع في اماكن اللجوء والشتات والمنافي، وتعريف الاجيال الاخرى من ابناء الجنسيات الاخرى على الرواية الفلسطينية الحقيقية وطمس جميع معالم الرواية الصهيونية المزيفة، ومع تلك الحركة التضامنية العالمية باتت الامم المتحدة تدرك ان العودة الى الوراثة والاستفراد بالحق الفلسطيني ضربا من المستحيل، وكما تريد الشعوب الاخرى فان الشعب الفلسطيني ايضا يريد، فالعالم يتغير وزوال الاحتلال الاسرائيلي ليس استثناء، وهذا ما الشعب الفلسطيني يريد.

هوامش:

http://daccess-dds-

(ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/796/48/IMG/NR079648.pdf?OpenElement

(٢) جاء في رسالة بانكي مون في بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ / ١١ / ٢٠١٠ "ولتكن السنة المقبلة هي السنة التي نحقق فيها أخيرا سلاما عادلا ودائما في الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧ و ١٥١٥ و ١٨٥٠، وإلى الاتفاقات السابقة وإطار عمل مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية".

(٣) الموسوعة الفلسطينية المجلد الاول الطبعة الاولى ١٩٨٤ صفحة ٥٥٧ .

(٤) ارشيف قناة الجزيرة:

<http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=1095323>

(٥) غازي الصوراني دراسة حول الحقوق التاريخية الثابتة للفلسطينيين والصراع من أجل السيادة السياسية ١٩٩٨/٥/١ - غزة

http://daccess-dds-) (٦)

(ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/796/48/IMG/NR079648.pdf?OpenElement